State of Kuwait
مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
دولة الكويت

إدارة التوثيق والمعلومات	
الفصل التشريعي	١٤
دور الانعقاد	٢
رقم الوثيقة	٥٩٥

٧ ديسمبر ٢٠١٤

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة .. وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحيـــــة ،،،

مقدم الاقتراح

كامل محمود العوضي

يحال إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

٧/١٢/٢٠١٤

www.kna.kw

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤

في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ ، في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه و أصدرناه

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه النص التالي:

" إذا زادت مساحة قسيمة أو قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص على خمسة آلاف متر مربع ، فرض على كل متر مربع يجاوز هذا الرقم رسم سنوي مقداره نصف دينار ، اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك متى كانت القسيمة جاهزة للبناء ، ويستحق الرسم سواء كان مالك القسيمة شخصا طبيعيا أو اعتباريا "

(مادة ثانية)

تلغى كل من المادة الأولى مكررًا والمادة الأولى مكررًا (أ) والمادة الأولى مكررًا (ب).

(مادة ثالثة)

لا تصرف أي فروق مالية تم سدادها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الاحمد الصباح

www.kna.kw

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانـــــــــون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤
في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص

صدر القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ ، بتعديل عنوان وبعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٤ ، في شأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء وأصبح عنوانه (استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص) ، وقد استهدف التعديل اتساق عنوانه مع الغاية من التعديل والتي جاءت سعيا إلى إيجاد سبل لعلاج تفاقم مشكلة ندرة الأراضي الصالحة للسكن الخاص ، لمواكبة الزيادة المضطردة في احتياجات المواطن لتأمين السكن المناسب له ولأسرته ، والتي زادت حدتها بزيادة أعداد مستحقي الرعاية السكنية المدرج طلباتهم على قوائم الانتظار بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، وفقا للقوانين المنظمة لها والتي تتولى المؤسسة العامة توفيرها ببدائلها بأسعار وأثمان تتوافق مع القدرة المالية للمواطن المستحق.

وجاء القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه لمواجهة ظاهرة تجاه الملاك إلى الاحتفاظ بالمساحات العائدة إليهم لمدد طويلة دون استغلال.سعيا إلى المضاربة على أسعارها . مما أدى إلى ظاهرة الارتفاع المستمر والمضطرد في أسعار هذه الأراضي ولما كان القانون قد استهدف تحقيق هذه الغاية . إلا أن التطبيق العملي لأحكامه نجم عنه العديد من السلبيات إذ قام ملاك هذه الأراضي بتحميل قيمة الرسوم المقررة عليها وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون إلى أسعارها التي يتحملها المواطن الباحث عن السكن وتزايدت أسعار قسائم الأراضي إلى ما يجاوز ثلاثة أمثال قيمتها عند صدور القانون ، كما أن الحظر الذي اشتمل عليه القانون لجميع الشركات والمؤسسات الفردية من التعامل على هذه الأراضي إلا في حالة نقل ملكيتها إلى الغير جاء نوعا من إيقاف العمل بأعمال الوساطة المعترف بها، وظهرت مسالب وصعوبات إيجاد سبل الاتصال المباشر بين أصحاب الأراضي و راغبي الشراء لها مما زاد من المشكلة وتراكمت المساحات الخالية دون مستغل أو مشترٍ لها .

www.kna.kw